

## السعدون لـ «الراي»: لست متفائلا بالحكومة الحالية التي ينطبق عليها مسمى «حكومة الـ 19»



25 يوليو 2008

10:18 م

258

اكتب خالد المطيري ومخلد السلطان ا

كمن يمسك مسدسا «كاتما للصوت» أطلق النائب أحمد السعدون ومن على سريريه الطبي في حوارهِ المطول مع «الراي» حزمة من «التهديدات الاستجابية» وهي وإن بدت «مكتومة» غير أنها كانت عالية الصوت.

في الرياضة ستكون لنا وقفة كما كانت، أكد السعدون، وتساءل: «هل تعتقدون أننا سنترك كل الضجة التي أثّرت على المصفاة الرابعة؟ نحن في طور تجميع البيانات ... هذه قضية مهمة ولا تكفي إحالة الأمر إلى ديوان المحاسبة».

وشدد السعدون على تأكيد أنه لم يقل ان سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد رجل إصلاحي «هذا كلام غير صحيح لكن لم نكن نتردد في أن نقول ان هناك خطوات إصلاحية»، مذكرا في غير موقع من الحوار بأنه لم يتردد في أن يوجه رسالة واضحة إلى رئيس الحكومة «عندما تحدثت في تلفزيون (الراي) وقلت له (لا يورطونك فيه شيء قاعد يصير)» وأضاف «أنا أول من تكلم عما سيحدث في الانتخابات وقلت لتلفزيون (الراي) في يوم الانتخابات وقبله ان هناك عملا سيحدث».

ووجه السعدون رسائل مباشرة إلى سمو رئيس الوزراء «وأقولها بشكل واضح ان ليس لدى كتلة العمل الشعبي استجابات مجهزة ضد أي طرف، لكن في الوقت نفسه ليس عندنا مواعيد محددة للاستجابات وإن وجدنا أحدا يستحق الاستجواب فلن نتردد في تقديمه».

وأعرب السعدون عن شعوره بأن ليس هناك مؤشرات على أن «النفس الإصلاحي الذي كنا نتحدث عنه لدى رئيس الوزراء قابل للعودة إليه مرة أخرى لأنه بدأ يكتم من قبل أصحاب المصالح».

وأكد السعدون على «أننا لسنا ضد الحكومة ولا وزير النفط لكن لا يمكن أن تترك الأمور تسير على ما هي عليه»، و صوب ناحية القوانين الرياضية «المسؤولة عنها الحكومة وليس وزير الشؤون منفردا».

ووصف السعدون قانوني صندوق المتعثرين وزيادة الخمسين دينارا بأنهما «مهزلة وهما لن يمرا وتوعد بتقديم تعديلات «سنعمل المستحيل حتى نمررها» قائلا «والله لو استمرت الحكومة على موقفها من زيادة الخمسين لكنا نحترمها وإن كنا مختلفين معها».

وإذ أكد السعدون أنه ليس متفائلا «وايد» في الحكومة الحالية قال إن أفضل مسمى للحكومة هو «حكومة الـ 19» تيمنًا بميزانية الـ 19 مليار دينار التي أقرت على عجل.

وتحدث السعدون عن وجود بعض التوجهات لدى وزير المالية «الرامية إلى تسهيل عملية الاستيلاء على الحصص الحكومية في مجموعة من الشركات» وأكد «ليس لدينا أي مشكلة في اتخاذ إجراءات دستورية لمنع هذه التجاوزات».

وحذر السعدون وزير المواصلات من خطورة موافقته على إصدار تراخيص للشركات «فأي ترخيص يصدر لأي شركة وبالذات إن كانت إحدى من يترأس الوزير مجلس إدارتها ولأى تردد سواء (الواي ماكس) أو لغيره من الخدمات فإن هذا يعني أن الحكومة تتجاوز وليس الوزير وعلى رئيس الوزراء والوزير أن يتحملا مسؤولياتهما... وكلامنا واضح».

وإذ أعرب عن خشيته من أن يصبح الكويتيون في العام 2030 أقل من نسبة 10 في المئة من سكان الكويت، تساءل السعدون: «هل يعتقدون أننا لا نعرف تجار الإقامات في الكويت؟... وعلى كل فهناك أسئلة موجهة إلى كل الوزراء في هذا الجانب بإذن الله».